المقدمة

الاجراءات البريطانية في الاراضي الزراعية العراقية

من ١٩١٤- ١٩٥٦

ا.م.د.حسن ضاري سبع. جامعة القادسية/ كلية التربية/ قسم التاريخ.

مما لاشك فيه ان العوامل المؤثرة في سير الاحداث التاريخية تتفاعل فيما بينها سلباً ام ايجاباً لتشكيل انماط جديدة تسهم في تكوين احداث تأريخيه على الساحة السياسية فالصراعات لم تنفصل عن الحدث التاريخي فهي تأثر تأثير مباشر لتحقيق المصالح الاقتصادية والمنافع المادية ومهما تكن الدوافع والمبررات لتلك الصراعات فأن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمتها. وهذا هو شأن الادارة البريطانية عند احتلالها للعراق عام ١٩١٤ ولهذه الاسباب وغيرها رغبت ادارة الاحتلال في التوسع والاستيلاء على اراضي جديدة لتحقيق مصالحها, مما دفع مسؤوليها الى الابتزاز والتعسف وفرض الضرائب مستهدفه جميع مكونات المجتمع وخاصةً الريف العراقي حيث كانت سياسة البريطانيين واضحة من خلال اجراءاتها في الاراضي الزراعية وذلك بشراء ذمم بعض شيوخ العشائر وتحويلهم الى كبار الملاكين في الريف واثرياء المدن بهدف استمالة ولائهم والاعتماد عليهم في ارساء دعائم حكمهم مقابل ظلم واستعباد شريحة كبيرة من المجتمع العراقي متمثلة بالفلاحين الكادحين حيث وقع عليهم العبئ الكبير في استصلاح الاراضي وزراعتها ودفع الضرائب واعمال السخرة والتجنيد بأجساد خاوية انهكها الجوع والتعب والظلم.

المبحث الأول: تاريخ الاقطاع والاراضي الزراعية

١- جذور الاقطاع في العراق وتقسيماته

الاقطاع في العراق كما هو في غيره من البلاد مرحلة من المراحل الاجتماعية والاقتصادية . التي تمر بها الامم في دور من ادوار نموها وتكاملها وبالتالي ينقسم الاقطاع في الاراضي الزراعية في العراق الى نوعان اساسيان:

اولا: الاقطاع الاول/ اقطاع الاراضي الاميرية المفوضة بالطابو.

ثانيا: الاقطاع الثاني/ اقطاع الاراضي الاميرية غير المفوضة بالطابو.

والاخير ينقسم الى نوعين:

أ/ اقطاع اراضي اميرية فوضت(باللزمة) بحيث اصبحت حال المعطاة له الارض . وهو مشابه لحال اصحاب الطابو الاقدمين مع فوارق بسيطة.

ب/ مقاطعات من الاراضي الاميرية (الصرفة) التي لم تفوض حتى الان باللزمة . اما لخرابها او لعدم تسويتها والنظر في عائديتها(ايلولتها) من قبل لجان التسوية

ويقع التصرف فيها فضولا أ وبتأجير تلك الاراضي من قبل وزارة المالية لبعض المستثمرين.

وهناك صنف اخر من الاقطاع وهو الاراضي (الموقوفة) التي تتصرف فيها مديرية الاوقاف العامة وفي جوار القصبات والمدن مساحات من الاراضي المملوكة ملكا خالصا لأهلها واكثرها بساتين ومزارع صغيرة.(١)

وعند سيطرة الدولة العثمانية على العراق اتخذت حكوماتها جميع الاراضي ملكا لها عدا الاراضي (الموقوفة) ومع ذلك فان الولاة والسلاطين تصرفوا بها بشكل مطلق بدون اي حدود من الالتزامات فوهبوا بعضها لرجال الجيش والموظفين وقاموا بأقطاع بعضها الى المقربين . وكان همهم بالدرجة الاولى اختراق الزعامات العشائرية والذي تمخض عنه عدم استقرار القبائل وتردي وضعهم الاقتصادي مما ترك ورائهم مشكلة صعبة وبدون حل هي مشكلة الاراضي الزراعية في العراق.(٢)

٢- اوضاع الريف العراقي في العهد العثماني

لقد كانت الاكثرية من سكان العراق من الفلاحين والرعاة, الرحل وشبه المتوطنين , ينتقلون من مكان الى اخر خوفا من بطش السلطة, ومن اجل الماء والعشب . وعملت السلطة العثمانية بكافة الوسائل على اضعاف نفوذ الامراء وكبار رؤساء القبائل بوضع بعضهم بوجه البعض الاخر ونجم عن هذه الدسائس والاساليب الصدامات المسلحة بين القبائل واريقت فيها دماء كثيرة. وكان هم العثمانيين الوحيد هو جمع الضرائب وانفاقها على الجهاز الاداري التركي والجيش وفي المجالات التي تحددها السلطة المركزية . ولايرصد من هذه الضرائب التي تجبى في العراق سوى جزء ضئيل لأغراض لها علاقة بالزراعة او النشاط الاقتصادي في العراق ككل وفي الوقت الذي كان الفلاحون يستخدمون الادوات الزراعية المتأخرة لم يحدث اي تطور في نظام الري حيث بقي

على ما هو عليه منذ القرون الوسطى وادى ذلك الى الجفاف الشديد في الاراضي الزراعية في الفترات التي كانت تنحسر فيها المياه في الانهار. مؤديا ذلك الى حالات من المجاعة في البلاد.(٣)

٣- نفوذ شيوخ العشائر وفرض الضرائب على الفلاحين

تميزت المناطق الجنوبية في العراق بسيادة العلاقات الابوية القائمة على استغلال الارض بشكل جماعي من قبل افراد القبائل وقد سعى شيوخ القبائل للاستيلاء على اراضي المشاعات الفلاحية وساندت السلطات التركية هذه المحاولات من جانبها لتعزيز سلطتها في تلك المناطق ان الامتيازات التي حصل عليها شيوخ العشائر قد جعلتهم متميزين عن بقية افراد عشائرهم. كحقهم في الاستيلاء على قسم من اراضي المشاعية واستخدامها لرعي ماشيتهم او منحه الى افراد عشيرة اخرى لاستغلاله بشكل مؤقت . وفرض الاتوات على افراد العشيرة والاستيلاء على خمس الغنائم التي يحصل عليها افراد القبيلة عن غزوهم لقبيلة اخرى اضافة الى استيلائهم على ضريبة (الخوة) التي تؤخذ من القبيلة المغلوبة عسكريا اثناء الحروب العشائرية والتي تجمع بأسم افراد العشيرة غير ان المستفيد الوحيد من الخوة هو رئيس العشيرة نفسه. ولم يقف رؤساء القبائل عند هذا الحد من استغلال ابناء قبائلهم بل امتد الى الفلاحين المستقرين وفرضوا عليهم ضريبة الخوة بدعوة حمايتهم من غزوات القبائل الاخرى. وهكذا ومن خلال هذا التسلط تحول رؤساء القبائل الى اقطاعيين مستبدين.(٤)

وابتدع الاقطاعيون ضرائب جديدة حيث فرض غرامة على الفلاحين ممن يتأخرون عن دفع الضريبة تسمى(الاودة) وهي ان ينزل اتباع الاقطاعيين ضيوفا ثقلاء على الفلاحين لفترة قد تصل الى ثلاثة ايام او اكثر حتى يقنعونهم بدفع الضريبة اي انهم لا يسافرون الى اذى دفع الفلاح ما ترتب عليه من ضرائب لصالح الاقطاعيين.(٥)

٤- اصلاحات مدحت باشا في الاراضي الزراعية في العراق

ومنذ عام ١٨٦١ حقق العثمانيون نجاحات معينة في تحويل قسم من القبائل شبه المستقرة الى مجاميع متوطنة حتى جاء (مدحت باشا) عام ١٨٦٩ فشرع تطبيق قانون الاراضي العثمانية على العراق بعد ان ظهر ان الاضطهاد وحده غير كافي لمقاومة القبائل وتصفيتها فبدا ببيع الاراضي بيعا قانونيا وبأقساط بخسة نسبيا ولأماد طويله الى الاصحاب السابقين من مالكي الارض وهم حاملي السندات المشكوك فيها والى الزعماء ورؤساء القبائل المتنفذين على اساس وثائق خاصة

دعيت بال (الطابو) اي ان المالك الجديد اصبح له الحق في التصرف في الارض مع بقاء رقبتها بيد الدولة .(٦)

٥- نقد لسياسة مدحت باشا في اصلاحات الطابو

بدأ بالأراضي الاميرية المفوضة بالطابو وهي كما هو معلوم اثر من اثار مدحت باشا وعندما تولى العراق وجده خرابا فحاول جهد امكانه اصلاح ما فات اسلافه فادخل النظم الحديثة في البلديات والقضاء واسس الجباية والاعشار وطبق قانون تفويض الاراضي عن طريق بيعها بالمزايدة وانه افاد من ذلك عشرات الالوف من الليرات الذهبية التي ملئ بها خزانة الاستانة الخاوية وكيف انه باشر ذلك في بعض القصبات العراقية – كقضاء الهندية – تفويض الاراضي بالطابو على صغار المزارعين يستثمرونها بسواعدهم ثم انه عدل عن ذلك نزولا على الرغبة في وفرة الجباية. ومما يلاحظ على مدحت باشا في هذه الخطوة لم تجدي بمنفعة على العراقيين حيث باع ارض العراق لبعض الاسر من الاغنياء في بغداد والمدن العراقية الاخرى .(٧)

وحسب وجهة نظري كباحث تاريخي اجد بأن سياسة مدحت باشا هذه اوجدت مشكلة معقدة نلمسها في لواء ديالى والحلة والمنتفك وغيرها من الالوية ولو انه فعل ما يمليه عليه المنطق والوجدان لقام بتوزيعها على صغار المزارعين الفقراء والبسطاء والذين لا يجدون رغيف الخبز لكان قد اضاف الى مأثره الحميدة مأثرة خالدة .

٦- الاقطاعية الافندية

وهي ذلك النوع من الاقطاع الذي تصدر له رجال الحكم والسياسة وتورطوا فيها وصارت شغلا شاغلا لهم فسنت لغرض تثبيتها قوانين منها (قانون حقوق وواجبات الزراع) وهو القانون الذي اريد بموجبه خلق صلة بين الفلاح والارض بحيث يصبح الفلاح قنا (ربيطة) في الارض مادام مدينا للإقطاع ولحسن الحظ لم يحصل تطبيق هذا القانون جديا لان الكرامة العراقية اسما من مفهوم ذلك القانون الرجعي الجائر.(٨)

٧- اثر النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي على اوضاع الفلاح في العراق.

بدخول العراق النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي وارتباطه باحتياجات السوق الدولية وخاصة بعد شق قناة السويس ١٨٦٩ نشئت تغيرات هامة منها تحول العلاقات الابوية القائمة في الريف الى

علاقات بين صاحب الارض والفلاح بشكل تدريجي والاتجاه المتزايد نحو الانتاج للسوق بدلا من الاكتفاء الذاتي . وازداد اقبال السوق العالمية على المحاصيل الزراعية العراقية وهذا ما ادى بدوره الى ازدياد شره الاقطاعيين فشيدوا قصور ضخمة في بغداد وغيرها من المدن الاخرى ووفرت لهم المصنوعات الاجنبية الحديثة حياة مترفة باذخة في المأكل والملبس وغيرها من مواد الترف والنعيم مما دفع الإقطاعيين الى استغلال الفلاحين بشكل اكثر وحشية لسد نفقاتهم ونفقات مرتزقتهم الذين اخذوا يزدادون يوم بعد اخر وبذا تحمل الفلاحون عبئ هذه النفقات لوحدهم نتيجة لحاجة الاقطاعي للمال حيث كان يسعى بكل ما أوتي من قدرة لتزويد الاسواق بأكبر كميات ممكنة من الانتاج من المحاصيل الزراعية.(٩)

وقد اشار كوتلوف الى ان العلاقات الابوية في الريف الزراعي العراقي قد تحولت الى قانون لنظام اخر هو (النظام نصف الاقطاعي) الذي بدأ يظهر بشكل تدريجي وقد اختفت الملكية المشاعية من الناحية الفعلية في معظم مناطق كردستان, وازداد خطر غزوات الاقطاعيين على الفلاحين المستقرين الذين كانوا يضطرون الى منح الارض لأي من الاغاوات والبيكات من رؤساء العشائر للدفاع عنهم.(١٠)

٨- اوضاع الكرد الرحل واشباه الرحل (الكوجر)

لقد حافظ الكرد الرحل الكوجر على استقلالهم الظاهري الى انهم عانوا ظروفا استعبادية لا مثيل لها وتحول معظمهم الى رعاة مأجورين وكان الكثيرون منهم محرومين من أي راس من الجياد ولم تكن لديهم من الماشية ما يوفر لهم حدا ادنى من الاستقلال الاقتصادي , كما وانهم حرموا من الحقوق السياسية التي كانوا يتمتعون بها في المنظمات القبلية واضطر قسم منهم الى الانخراط في خدمة رئيس القبيلة وحراسته مما افقدهم ارادتهم بشكل مهين ونتيجة للاستغلال الاقطاعي فقد حاول قسم منهم الهرب تخصلا من المستغلين .(١١)

كما بلغت الاراضي التي استحوذ عليها رئيس قبيلة(الجاف) في بداية القرن العشرين بتأثير الظروف السياسية والاقتصادية عشرات الالوف من الهكتارات وظهرت الملكيات الاقطاعية واشكال الاستغلال شبه الاقطاعي او الاقطاعي بين عشائر اليزيدية وكان رئيسهم ذا مركزين ديني ودنيوي ويمثل المستغل الرئيسي لفقراء اليزيدين (١٢).

وقد ادى استحواذ رؤساء القبائل واثرياء المدن ورجال الدين على اراضي الفلاحين الكرد الى توطين الاستغلال الاقطاعي للجماهير الكادحين فأفقدهم الاستقلال الشخصي بعد ان فقدوا استقلالهم الاقتصادي فالبرغم من الاستغلال الفض للفلاحين من قبل الاقطاعيين كانت العلاقات بين المستغلين والمستغلين لم تكن قد اتخذت بعد طابع تناقض طبقي حاد فأن عملية الاستقطاب الطبقي للفلاحين قد تأخرت ولاسيما من جراء النظام القبلي الذي استغلته القمة الاقطاعية بذكاء والذي ولد اوهام باطلة بين الجماهير الكادحة.(١٣)

٩- قيام الدولة العثمانية في انتهاج سياسة تفكيك القبائل في العراق

كان الهدف الاساسي من خلال انتهاج الدولة العثمانية لهذه السياسة هو تفكيك القبائل من خلال استيطانها وتشجيع الزراعة وحماية الطرق التجارية واضعاف نفوذ الزعماء ورؤساء القبائل وهذا ما ادى بالتالي الى تعزيز السلطة المركزية ليسهل عليها جمع الضرائب ونظرا لفساد الموظفين واعتيادهم الرشوى فقد حدثت مخالفات عديدة في تطبيق القانون وغالبا ما اعطيت الى اشخاص سندات التملك لأراضي كان يملكها اخرون واراضي يشك في موقفها الحقيقي او ليس لها حدود واضحة وبذلك اصبح بحوزة هؤلاء الاشخاص مساحات شاسعة من الارض وادى ذلك الى حرمان مشغليها الحقيقين منها اضافة الى ذلك تردد افراد القبائل في شراء السندات مما افسح المجال امام المتنفذين في الدولة ووجهاء المدن لشراء الاراضي لقاء سندات الطابو ونجم عن ذلك تكون عدد كبير من الملاكين البعيدين عن الارض وفلاحيها من سكنة المدن.(١٤)

وبالتالي كان تنفيذ قانون الاراضي العثمانية قد ادى الى زوال النظام العسكري تدريجيا ونشوء طبقة جديدة من الاقطاع العشائري من رؤساء القبائل ووجهاء المدن ورجال الدين وتقوية نفوذ الملاكين القدماء وهذا ادى الى تمزيق القبيلة باعتبارها منظمة موحدة واضعفت العلاقات الابوية التي تعتبر اساس الوحدة السياسية للقبيلة وخاصة في المناطق القريبة من المدن ونشأ بدل من ذلك نوع جديد من العلاقة يعتمد على المصالح الطبقية والاقتصادية في القبيلة وتحول شيوخ القبائل الى اقطاعيين وبسطوا نفوذهم السياسي على افراد قبائلهم الذين تحولوا الى فلاحين ورعاة باستخدام القوة ضدهم وهكذا نشأت عوائل اقطاعية في جنوب العراق تملك اصقاعا واسعة من الارض. وتركز في ايدي شيوخ ال سعدون حتى اوائل القرن العشرين غالبية الاراضي وفي ضفتي الغراف في اطراف لواء

الناصرية الى سوق الشيوخ وكذلك في لواء البصرة تلك الاراضي التي كانت مستغلة من قبل مئات الالوف من ابناء القبائل سابقا.(١٥)

وفي هذه المرحلة اتبع العثمانيون في ادارتهم للولايات العراقية نظام حكم اشبه بالسائب مما ادى الى وصول الوضع السياسي والاداري الى درجات الانحطاط والفوضى فكفاءة الولاة تقاس من خلال القدرة على جمع المال من طريق استحصال الضرائب والقدرة على تأديب القبائل والمدن العاصية مع مطلق الحرية في ما يراه مناسب لتحصيل هذه الامور. اما المناصب والوظائف المهمة فكانت تعرض في اسطنبول بما يشبه (المزايدة) وتمنح لمن يقدم كمية من الاموال يستطيع ان يرشوا بها اعوان السلطان والتي يمكن استرجاعها من خلال زيادة الضرائب على الناس وبالنسبة للموظفين العاديين فعد العراق بالنسبة لهم كالمنفى ومكان لمن لا يجد وظيفة في مكان افضل.(١٦)

١٠-مسألة الارض والنزاع بين الولاة العثمانيين والعشائر العراقية

ان مسألة الارض عدة من المسائل الجوهرية التي كانت مدار نزاع بين الولاة العثمانيين وبين القبائل المستوطنة ذلك ان العشائر التي وجدت من الزراعة عملية استقرار ومدعاة للادعاء بالملكية بمجرد انتشارها في تلك الاراضي . غير ان العثمانيين اعتبروا كل الاراضي ملكاً للحكومة وهم المسؤولون عن طريقة استغلال الارض فأوجدوا نظام التأجير بالالتزام من خلال تقسيم الاراضي الى مقاطعات كبيرة ولمدة خمسة سنوات وغالباً ما يكون المستأجرون هم من كبار الشيوخ الذين يحكمون تلك المناطق العشائرية. (١٧)

وكان من النادر ان لا تمر سنة من دون تصادم بين الحكومة العثمانية والعشائر العراقية وكثيراً ما ينشغل احد الولاة طيلة حكمه بالقتال مع العشائر فإذا كان على قدر من القوة نال منها واخذ ما يريد من الاموال واذا كان في حالة من الضعف فأنه يكتفي بمورد قليل وقد سبب الضعف والانحلال الذي ساد الدولة العثمانية منذ القرن الثامن عشر فصاعداً مع اشتداد الصراع مع الدول الاوربية على جهات متعددة من تعزيز نفوذ العشائر العراقية, في المناطق المختلفة لتبرز على اثرها تحالفات عشائرية اصبحت من القوة في فرض سيطرتها على مناطق متعددة وكأنها حكومة قائمة بذاتها من خلال فرض الضرائب وفرض الاتاوة على القبائل والمسافرين الذين يمرون في مناطق نفوذها.(١٨)

اخذ العثمانيون العمل لسياسة استمالة عدد من الشيوخ الذين كان دورهم مقصوراً على جمع الضرائب وجعلوهم ملاك اراضي فأصبح العديد من شيوخ ال سعدون يدور في فلكهم والذي اطلق عليهم (الشيوخ المتعثمنين) واسندت لهم الوظائف الكبيرة .(١٩)

وتأسيساً على ذلك كان فهد ال علي الثامر السعدون اول عربي متصرف في الحلة لمدة خمسة عشر شهراً وقد تولى بعده المتصرف اشرف باشا الذي قام في سنة ١٨٧٥ بتشتيت الخزاعل والشبل وقتل شيخ الخزاعل المسمى ضرب في مدينة النجف وفي هذه المدة قام العثمانيون بجلب عشائر (الفتلة) وتوطينهم في اراضي الخزاعل الامر الذي ادى نزاعات عشائرية كبيرة.(٢٠)

زاد من ضعف العشائر وتشتيتها جفاف شط الحلة عام ١٨٨٤ بعد ان بدئت المياه في نهر الحلة تقل بسبب تحولها الى نهر الهندية منذ عام ١٨٣٠ الامر الذي ادى الى هجرة القبائل الى مناطق اخرى والتي اشتد على اثرها النزاع بين العشائر كما حدث في عام ١٨٩٣ بين عشائر البو سلطان والجبور والخزاعل والشبل.(٢١)

وقد تطور النزاع بين هذه العشائر في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة ليشمل ال فتله واليسار وال مسافر وعشائر شمر والجحيش والزبيد وقد سبب هذا الوضع تدهور كبير في الامن وكثرة العصابات التي استغلت جفاف شط الحلة للدخول والخروج بسهولة والقيام بالسرقة الامر الذي ادى الى ان يقوم السكان بحماية مساكنهم بأنفسهم.(٢٢)

المبحث الثاني: السياسة البريطانية واجراءاتها تجاه الاراضي الزراعية العراقية

١- علاقة البريطانيين بشيوخ العشائر

قام البريطانيين بتفعيل عملية ربط العشائر بشيوخهم وهم بدورهم مسؤولون امام ادارة الاحتلال وليس امام الحكومة مما ادى الى مدهم بالسلاح واغرائهم بالامتيازات ومنها الاعفاء الضريبي والانتفاع من الاراضي الاميرية ومنحهم الاقطاعيات فضلاً عن جعل ولاء افراد العشائر للشيخ بدلاً من السلطة الادارية الامر الذي مكن الادارة البريطانية من فرض سيطرتها على العشائر وتحقيق زيادة في الانتاج الزراعي لأنها جعلت من بعض الشيوخ والمتنفذين المرجع المباشر امامها . ولاسيما عن كل

ما يدور في الحياة الريفية من انشطة اقتصادية واجتماعية مما يعني ان الادارة البريطانية كانت ذكية جداً في تنفيذ سياستها بأحكام للسيطرة على العراق بكل مفاصله وربطه بإدارتها .(٢٣)

اختارت بريطانيا الاعتماد على تقوية النظام العشائري في المناطق الريفية بتشريع السلطة القضائية في المناطق العشائرية المدنية بموجب الاسس الواردة في نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية الذي وضعه هنري دوكس عام ١٩١٥. (٢٤)

وفي العراق عد هذا النظام ساري المفعول منذ ٢١ شباط ١٩١٦ وكانت فحواه ان اي نزاع بالاستثناء نزاع الاراضي يكون احد طرفيه او كليهما من افراد العشائرية يحال من الحاكم السياسي للمنطقة التي حدث فيها النزاع الى هيئة قضائية عشائرية تتألف من شيوخ او محكمين عشائريين لأنهاء النزاع وفقاً للعرف ويرجع الى الحاكم السياسي القرار النهائي في المصادقة على الحكم او رفضه.(٢٥)

٢- الاعفاءات الضريبية والمغريات

ومما يثبت ذلك ما تم تقديمه الى شيخ المحمرة الامير خزعل اذ تم اعفاءه فور احتلال البصرة من دفع جميع الضرائب فضلاً عن اعفاء الشيوخ الذين اعلنوا ولائهم حيث ضمن الشيخ خزعل ولاء شيخ الزبير ابراهيم متعب وشيخ القرنة كباشي السعد وشيخ الهارثة الحاج عزار الذي كان يملك بساتين النخيل كما وضعت الادارة البريطانية تحت سيطرة الشيخ عجيل الياور المناطق القريبة من الشرقاط فضلاً عن توجيه الادارة البريطانية في هذا الصدد كتاباً الى شيخ الكويت مبارك الصباح الذي كان يمتلك بساتين عدة في البصرة ولكي يتم كسب شيوخ العشائر كانت الحكومة البريطانية تغض الطرف عن تجاوزهم على الاراضي الاميرية الواسعة والدليل على ذلك موقفها من شيوخ العمارة مما يؤكد مدى تمادي تلك الادارة في تفتيت قوة تلك العشائر والسيطرة عليها من جهة وتلبية كل طموحات الادارة البريطانية من جهة اخرى.(٢٦)

ومما لاشك فيه ان مشكلة الاراضي وحيازتها تعد التركة الثقيلة التي ورثتها الادارة البريطانية الجديدة من العثمانيين الامر الذي دفعها الى التعامل بذكاء مع القوى العشائرية لمحاولة كسبها ادراكاً منها ان هذه القوى هي المحرك الاساس في البلاد وتعد الشرارة الاولى للثورة بقيادة الشيوخ الذين كانوا عوامل استقرار او عدمه في البلاد .(٢٧)

ولتنفيذ تلك الاجراءات اصدر السير مارشال قائد قوات الاحتلال بيناً اقر فيه بحقوق الشيوخ المتنفذين في التصرف بالأراضي التي تجاوزوا عليها مستغلاً الثغرات التي انتابت سندات التملك التي منحتها السلطات العثمانية الى الملاكين والتي اتصفت بالغموض وعدم الدقة في تحديدها بهدف تغيير حيازة الاراضي وحقوق التصرف بما يتفق ومصالحهم ناهيك عن لجوء الادارة البريطانية الى استخدام الاراضي الاميرية التي لم تفوض وسيلة لكسب بعض الشيوخ والمجاهرة بتأييدهم ومدهم بالسلاح والهبات واعفاءهم عن (دفع الضرائب).(٢٨)

٣- قانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية

يظهر لنا ان الادارة البريطانية لم تورث تركة ثقيلة من الدولة العثمانية فحسب بل ان ادارة الاحتلالين هما ابرز واهم تركة حاولت تفتيت العراق على وفق تعزيز الطائفية المقيتة وتجدر الاشارة الى ان الاحتلال افرز قانوناً يماثل نظام (جرائم الحدود الهندي) بأشراف مباشر من المستر روبرت ساندمان.(٢٩)

اما بخصوص السلطة القضائية في المناطق العشائرية الريفية فقد نظمت بموجب الاسس الواردة في هذا النظام والذي وضعه(هنري دوبس) عام ١٩١٥ فهو كان وراء المضامين الخطيرة التي كانت في هذا النظام . اذ نشط وبكل قوة للفصل بين المجتمعات المدنية والقبلية وتعاملت تلك القوانين معها وكأنها من قبائل الحدود الهندية محاولة فرض الادارة الاقطاعية على عكس ماتقتضيه قاعدة تطور المؤسسات السياسة.(٣٠)

ولهذا كان النظام يعبر عن اسلوب التحكم والسيطرة من خلال منح الشيوخ مكانة معترف بها في النظام السياسي والقضائي وبموجب القانون منح الحكام السياسيون البريطانيون حق النظر بالقضايا العشائرية بعد تشكيل مجلس عشائري يكون فيه الحاكم السياسي البريطاني صاحب القرار وله كلمة الفصل وقد احتوى على سبعة ابواب واثنتان وسبعون مادة وشمل الباب الاول على التمهيد وثلاث مواد استعرضت المصطلحات وتعريفاتها فضلاً عن الاوامر والقرارات .اما بقية الابواب فتضمنت احكام العقوبات لدى العشائر وكان فيهما موضوعان اساسيان هما كيفية حسم الدعاوي العشائرية.(٣١)

بعد تأسيس الدولة العراقية وتشريع قانون الاساس عام ١٩٢٥ حدد العرف العشائري بصدور قانون تعديل نظام دعاوى العشائر والذي تم بموجبه منح صلاحيات واسعة لوزير الداخلية وكبار الاداريين في الالوية بالمقابل تم تحديد صلاحيات الشيوخ والذي سمي بقانون ذيل نظام دعاوى العشائر رقم ٢٦ ليحدد في مادته الاولى بأنه لا تطبق احكام دعاوى العشائر المدنية والجزائية الى على افراد العشائر.(٣٢)

٤- الاضطرابات العشائرية ذات الطابع الريفي واحوال الفلاح العراقي

كان من نتائج تسلط الشيوخ ورؤساء العشائر بالصورة التي سبقت الاشارة اليها ان اصبح الريف بما فيه من ارض وانسان (فلاح) وحيوان وسيلة لتأكيد سيطرة الشيوخ ونفوذهم ورفعم الى منازل جيدة في القوى والحياة والثروة فبنوا لأنفسهم القصور في الريف وانتقل قسم منهم الى المدن حيث شغلتهم الحياة الاجتماعية والسياسية فيها عن الاراضي والزراعة والفلاحين وفي مقابل ذلك شهدت الاوضاع العامة للسكان الريفيين تدهور عام وصارت احوالهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية تسوء يوم بعد اخر وفقد معظم سكان الريف حقوقهم في الارض وتحول معظمهم الى مستأجرين للأراضي التي كانوا يفلحونها مستقلين او محاصصين حسب التعامل المحلي وكان الشيوخ قد تركوا امور الاشراف على الزراعة لأولادهم او اخوتهم احياناً او(للسراكيل) في الاعم الاغلب وكان غياب الشيخ عن الريف سبب مهم لطغيان هؤلاء السراكيل فأصبحت سلطتهم متفوقة على اية سلطة اخرى في الريف وكان التعامل المحلي يقضي بإعطاء الفلاح حصة من الحاصل مقابل جهوده في الارض, وقد اختلفت هذه الحصة من مكان الى اخر ففي شمال البلاد تصل حصة الفلاح الى اربعة اخماس المحصول في الاراضي المروية وفي الجنوب تقسم الحاصلات الى خمس حصص متساوية حصة الفلاح منها اثنتان فقط.(٣٣)

٥- السراكيل والضرائب المفروضة على الفلاحين

كانت ضريبة السركلة من الضرائب الاخرى المهمة التي اضطر الفلاح الى دفعها من حصته حيث ان غياب الشيخ واقامته شبه الدائمة في المدينة ادى الى زيادة اهمية السركال وبمرور الزمن تحول السركال الى مؤسسة لا يمكن العمل بدونها ويرى احد الباحثين ان هذه المؤسسة هي مؤسسة طفيلية تعيش على حساب الفلاح فقط ولما كان المفروض ان يتقاضى السركال حصته من طرفي العلاقة

الزراعية فأن تكليف الفلاح دفع حصة السركال هو دليل اخر على فقدان العدالة في توزيع الحقوق والواجبات بين اطراف العلاقة الزراعية .(٣٤)

ولم يكن باستطاعة الفلاح تحدي سلطة الملاك خاصة اذا كان شيخاً للقبيلة فهو يمارس سلطة شديدة في كل شؤون حياته وكان حرس الشيخ (الحوشية) حاضرين دوماً لكبح جماح الفلاحين واجبارهم على الطاعة اما عدد حوشيه الشيخ فيتناسب عموما مع مقامه وقوته , ويذكر ان عدد حوشية الشيخ محمد العريبي (رئيس عشائر البو محمد في العمارة) في عام ١٩٤١ بلغ (٥٥٢) حوشيا يتقاضون جميعا رواتب عينية او يستغلون الفلاحين لحراثة وزرع الاراضي التي وهبها لهم الشيخ ويعتبر محصولها مكافئ للواجبات التي يؤدونها .(٣٥)

اما الملاكون من غير شيوخ العشائر فأنهم يلجئون الى الحكومة لترويض الفلاحين وكان بوسع الملاكين دائماً ان يستخدموا نفوذهم لدى السلطات المحلية لأسناد قضاياهم .(٣٦)

٦- سوء احوال الفلاح المعاشية واندلاع المشاكل مع الملاكين والشيوخ

يعتبر السبب الرئيسي لاندلاع المشاكل بين الفلاح والملاك او الشيخ هو سوء احوال الفلاح المعيشية وحصته النهائية من الانتاج ولاشك فأن خمط حقوق الفلاح بقسمة غير عادلة كانت سبباً كافياً لاستفزازه ولما كان الصبر على الظلم والهوان امر يتنافى مع الذات الانسانية لذا فقد ابتدع الشيخ(الاقطاعي) قيماً جديدة للإسكات الفلاح انها (السكتة) التي كتب عنها عبد الوهاب الغريري فقال

اذا كانت هذه اللفظة الواحدة تعني الصمت فأنها في تطبيقها تعني اكثر من الصمت .. السكتة تعني في النظام الاقطاعي ان كل مرة يعترض فيه الفلاح على الاقطاعي اثناء تصفية حسابات كل موسم زراعي فأن الفلاح ملزم بدفع غرامه قدرها (٢٥ كيلو غرام) من الحبوب .(٣٧)

اما عن سوء احوال الفلاح فقد كتب عنه الكثيرون ولعل من المفيد هنا الى ما كتبه عبد الجليل الحديثي حول هذا الموضوع ومما جاء فيه كان الفلاح واسرته ينامون على الطوى وان ملئوا بطونهم فلا يجدون ما يأكلون الى اردء الاطعمة منها (الطابك) و(المصيص) و(الخريط) و(الخباز)

الطابك/ خبز من جريش الذرو او الدخن او التمن(الرز) الرديء ينقع في الماء ويعجن ويوضع وسط النار والرماد ويرفع من النار والرماد قبل نضجه ويكون بسمك انجين.

المصيص/ هو كل ما يمص من جذور النباتات وسيقانها .

الخريط/ مادة تظهر على سطح نبات البردي تجمع وتغلى ويضاف له شيء من السكر وهو صعب البلع لنعومته ويكون لونه اصفر.

الخباز/ نبات معروف تجمع اوراقه ويسلق .

اذا جاز ان نسمي هذه الاطعمة طعاماً . وكان الفلاحين ضعفاء البنية ناحلي الاجسام مصابين بالأمراض بسبب سوء التغذية وهم حفاة وعراة.

اما فراشهم فلم يكن لديهم منه مايقيهم شر البرد القارص ليلاً اذ كان الكثير منهم لا يجد غير اكداس التبن (البوه) وهو سيقان او تبن نبات الرز.

اما بيوتهم فلسوء تلك البيوت لا تصلح ان تكون زرائب للحيوانات فأنها عبارة عن اكواخ حقيرة من القصب والبردي او من سعف النخيل واغصان الاشجار اليابسة ولايجد الكثير منهم البواري والحصران لتغطيتها وبالتالي فهي لاتقيهم من الحر والبرد او تصونهم من الرياح والمطر او الرطوبة هذا بالإضافة الى تكليفهم بأعمال السخرة في الحقل ومن يتخلف عن هذه الاعمال يتعرض للجلد والسجن في كثير من الاحيان وفي كثير من مناطق العراق.(٣٨)

٧- موقف الزعامات العشائرية تجاه سياسة الاختراق البريطانية

على الرغم من الاختراق الذي مارسته الادارة البريطانية تجاه المؤسسة العشائرية بهدف اضعاف بنية المجتمع العراقي الريفي فقد اظهر الكثير من رؤساء العشائر قدرتهم على مواجهة تلك التحديات بعد ان تظافرت عوامل عدة مكنت العشائر العراقية من اداء دورها تجاه ادارة الاحتلال. ومرد ذلك الماضي التاريخي للحياة القبلية في العراق والظروف والتقلبات السياسية وطبيعة النظم والعادات والتقاليد التي نظمت الحياة الاجتماعية .(٣٩)

ولاشك ان هذه العوامل سخرت العشيرة واعدتها بمثابة التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يرتبط به الافراد ويحميهم ويحافظ عليهم , لذلك حافظت العشائر على الميراث التنظيمي حتى برزت وكأنها قوة مسيطرة على البلاد.(٤٠)

وبهذا اكدت العشيرة ذاتها وقيمها بوجه عام في وقت كانت السلطة المركزية ذات قوة ضعيفة وكان الصراع بين العشائر تتحمله السلطة الحاكمة اذ عملت على تأنيب بعض الشيوخ المنشقين امثال الشيخ سعدون ال سعدون وعندما حملته الدولة مسؤولية احداث لواء المنتفك الامر الذي دفعه الى رد التهم عنه مبيناً اسباب الاحداث تعود الى السلطة الحاكمة التي تركت الرسوم والاسلحة بيد العشائر ورجالاتها الذين لا يعرفون المسؤولية .(٤١)

وقد برز دور العشائر العراقية في عهد الاحتلال والانتداب البريطانيين بظهور شيوخ العشائر ومواقفهم السياسية من احداث العراق ابتداءً من تشكيل اول حكومة عراقية في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢٠ وحتى طوال العهد الملكي, اذان التاريخ السياسي في الريف يتمحور اولا برؤساء العشائر ومواقفهم اذ سجلت تلك المواقف ابان تلك الفترة محوراً اساسيا في طبيعة العلاقة بينهم وبين الحكومات المتعاقبة , فقامت بتعيين عدد من رؤساء العشائر في بعض الوظائف الحكومية المهمة لكسب ودهم وعلى الرغم من ان نسبة المعينين لا تتعدى ٢.٩٥٪ مستغلة نفوذهم في ادارة الاحتلال العثمانية .(٤٢)

الامر الذي دفع المندوب السامي برسي كوكس الطلب من تلك الزعامات تعاونهم مع البريطانيين اذ وعدهم بتمليك الاراضي عندما قال : انني اعلم تماما انكم وعشائركم قد استوطنتم وزرعتم في الاراضي الاميرية المعروفة وكانت الحكومة بإمكانها منحكم سندات الطابو للأراضي المذكورة وبهذا يحق لكم الملكية والتصرف التام فيها بشرط دفع الرسوم الاميرية وهذه مكافأة لكم على ولائكم وخدماتكم وفي الختام اتمنى بأنكم ستواصلون خدمة حكومة البلاد في المستقبل بإخلاص وولاء مسبق.(٤٣)

ومما يعزز الزعامة العشائرية وديمومة فاعليتها في صحوة الريف العراقي بعد مشاركتهم في ثورة العشرين التي تعد مرحلة نضج العقلية السياسية للعشائر العراقية ومما يدلل على ذلك رفض بعض شيوخ العشائر لاستقبال القائد العام للجيوش البريطانية عند وصوله للديوانية على الرغم من الدعوات الموجه اليهم بضرورة المشاركة بالاستقبال مما يؤكد موقفهم الوطني المعارض لسياسة الاحتلال البريطاني والمساند لجميع قضايا العراق المصيرية ومنها قضية الموصل.(٤٤)

٨- مشاركة بعض الزعامات العشائرية في الاحزاب السياسية

ومن الظاهر الجديدة التي برزت على الساحة العراقية مشاركة بعض الزعامات العشائرية في الاحزاب السياسية والذي كان له الاثر الواضح في الاحداث السياسية خلال عهدي الانتداب

والاستقلال وذلك في ضوء صدور قانون اجازة الاحزاب والجمعيات السياسية عام (١٩٢٢) والذي انعكس على تطور المجتمع اذ توسعت فيه الصحافة لاسيما بعد صدور العديد من الصحف والمجلات التي كشفت عن التعاطف الوطني.(٤٥)

وقد انعكست تلك الإرهاصات على سياسة الملك فيصل الاول التي استمدت قدرتها من الزعامات العشائرية الوطنية واعدها الفصل في السياسة العراقية وخصوصاً اذا ما تعاونت مع منظومة رجال الدين مما دفعه الى الاتصال برؤساء عشائر الفرات الاوسط في كانون الاول ١٩٢٢ عارضاً عليهم بعض الامتيازات فيما يتعلق بالحقوق الضريبية وبما يتناسب وخصوصيتهم الادارية.(٤٦)

وبهذا الصدد كتب الملك فيصل الاول مذكرة الى المندوب السامي البريطاني برسي كوكس في ٣٠ كانون الاول ورد فيها(اني على علم اليقين اذا تمكنا من استمالة المشايخ وفصلهم عن العلماء بهذه الكيفية نبلغ ما نريد من النجاح في الانتخابات والتصديق على المعاهدة دون قلق .(٤٧)

ويعد الشيخ سالم الخيون رئيس عشائر بني اسد في لواء المنتفك احد المسؤولين الاوائل بحزب الامة الذي اجيز بتاريخ ٢٠ اب ١٩٢٤ بعدها توالت مشاركة العشائر في تلك الاحزاب وعندما تم تشكيل حزب التقدم والذي اجيز في ٢٦ حزيران عام ١٩٢٥ كان من بين المؤسسين محسن ابو طبيخ وكاطع العوادي ومن اعضائه فخري الجميل وعبد الواحد سكر وعبادي الحسين وكذلك حزب الاخاء الوطني الذي اجيز بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ والذي تألفت هيئته الادارية من ياسين الهاشمي والشيخ عبد الواحد سكر ومحسن ابو طبيخ .(٤٨)

ان دخول الزعامات العشائرية في الاحزاب كان فرصة مناسبة لمطالبة الحكومة واسنادها للريف العراقي وعلى هذا الاساس قام المسؤولين بزيارة ودعم المناطق الريفية ومنهم نوري السعيد الذي زار قضاء ابي صخير في اوائل ١٩٣٠ ليجتمع برؤساء العشائر داعياً اياهم الى مساندة الحكومة والوقوف الى جانبها ان مشاركة الزعامات العشائرية في المعترك السياسي يمثل حالة ضغط في تلبية توجهات رؤسائهم في معارضة الحكومة وان رؤساء العشائر الذين اجبروا افراد عشائرهم واتباعهم على مهاجمة السلطة قد حققوا مكاسب عدة منها توحيد القبائل امام السلطة ودعوتهم الى الحكومة في اعانة المحتاجين من (الفلاحين) فضلاً عن ممارسته الدورين السياسي والقيادي لهم خارج نطاق العشيرة ولذلك فأن خطوة ادخالهم في المجلس النيابي تعد خطوة مؤثرة ولاسيما في مرحلة

الثلاثينيات وممـا زادهـم قـوة وتـأثير وقـوفهم والتحـامهم مـع المرجعيـات الدينيـة التـي سـاندتهم بالفتـاوى الدينية.(٤٩)

وخلاصـة القـول ان التركـة الثقيلـة التـي ورثتهـا الادارة البريطانيـة كانـت تتجسـد فـي مشـكلة (الاراضـي الزراعيـة وسـيطرة شـيوخ العشـائر عليهـا لـذلك تعاملـت بـذكاء مـع القـوى العشـائرية وبخاصـة زعامـاتهم لكسـبهم لصـالحها ادراكـاً منهـا ان هـذه القـوى هـي المحـرك الاساسـي فـي الـبلاد ممـا تجسـد ذلـك فـي انطـلاق الشـرارة الاولـى للثـورة فـي الريـف بقيـادتهم وهـم فـي ذلـك الوقـت عوامـل اسـتقرار الـبلاد او عدمـه ولعـل اهـم واخطـر مـا يمكـن ذكـره ان ادارة الاحـتلال البريطـاني رسـمت فـي مخيلتهـا طريقـة ذكيـه لحكـم العـراق عـن طريـق العـراقيين وبأشـراف بريطـاني مباشـر اعتمـاداً علـى القـوة العشـائرية والطائفيـة فضـلا عـن الزعامـات القبليـة ومـا اصـدارهم لقـانون (دعـاوى العشـائر) انمـا يسـجل وضـوحاً للأمـر الواقـع بسـبب معـرفتهم بالطبـائع العشـائرية القائمـة فـي الريـف لعراقـي وبـذلك حـاولوا ان يحققـوا الـولاء لهـم مـن قبـل تلـك الزعامات وكسب ودهم وهدوئهم من جهة ثانية.(٥٠)

المبحث الثالث: التأثيرات غير المباشرة للقوى والاحزاب السياسية تجاه حيازة الاراضي وقوانينها

١–الحزب الوطني وطرح مسألة الارض والفلاح في برنامجه

خـلال تشـكيل وزارة توفيـق السـويدي الثانيـة فـي ٢٣ شـباط ١٩٤٦ حصـلت موافقـة وزارة الداخليـة فـي نيسـان ١٩٤٦ علـى اجـازة خمسـة احـزاب سياسـية علنيـة والتـي سـنعمل علـى محـاورة بعضـها علـى وفـق معطيـات البـرامج التـي طرحتهـا علـى السـاحة العراقيـة ولاسـيما مسـألة (حيـازة الارض) والموقـف مـن القـوانين السـائدة واهـم المعالجـات وقـد نشـط الحـزب الـوطني عنـدما طـرح مسـألة الارض والفـلاح فـي برنامجـه مؤكـداً علـى ضـرورة اعـادة النظـر فـي ملكيـة الارض الزراعيـة ولاسـيما الاميريـة الصـرفة وتحويلهـا الـى ملكيـات صـغيرة وتحديـدها بمقـدار معقـول وعـادل ومايزيـد يـوزع علـى الفلاحـين والعمـل علـى اعـادة النظـر بالجمعيـات التعاونيـة لصـالح الفـلاح ليسـهل عليـه عمليـة الاسـتثمار الامثـل لأراضـيهم وتنظيم انتاجيتهم وتحسينها والعمل بكل جدية على الغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة.(٥١)

واوضـح الحـزب فـي برنامجـه علـى وعـي الفـلاح اذ اعـده ذات طبيعـة رجعيـة ورتيبـة ويـوعز ذلـك الـى الظـروف الطبيعيـة ولـيس الـى طبيعـة النظـام السياسـي القـائم وبموجبـه تـم السـيطرة علـى اراضـي واسـعة تـتحكم بهـا طبقـة صـغيرة وعلـى حسـاب الفلاحـين ممـا دفـع بـالحزب الـى تقـديم مـذكرة الـى (الوصـي عبـد

الالـه) فـي ٣٠ ايـار ١٩٤٧ والتـي ركـزت فيهـا علـى الاوضـاع الصـحية والاقتصـادية بـالقول ان الشـعب بحاجـة الـى ازالـة القـوانين الرجعيـة وضـرورة الاسـراع فـي تشـريع قـوانين شـاملة تكـون فيهـا الجـرائم والعقوبـات موحـدة بـين المـدن والريـف والـى تشـريع يضـمن اسـتقلال القضـاء مشـدداً علـى الغـاء كـل قـانون من شأنه ان يثبت ويحدد الملكية الزراعية .(٥٢)

وقـد نشـط محمـد حديـد نائـب رئـيس الحـزب الـوطني فـي تحديـد المعالجـات التـي مـن الواجـب اتباعهـا كحلـول جذريـة لمشـكلة الارض , فقـد ذكـرت جريـدة الاهـالي قولـه (ان المعالجـات لمشـكلة الارض والزراعـة فـي العـراق تتطلـب وجـود حكومـات ترعـى مصـالح اهلهـا وتحـرص علـى خـدماتهم ولكننـا لانـزال نـذوق مـرارة التـأخر والتخلـف) منتقـداً الحكومـة لتركيزهـا علـى الاصـلاحات فـي المـدن دون القـرى موضـحاً ان مثل هذه الانتقادات لها اثر كبير في زيادة التناقضات على الساحة العراقية .(٥٣)

واذا حللنا طروحات بعض برامج الاحزاب وخاصة الحزب الوطني نجد ان التوافق واضح في الرؤى من حيث الاطار العام مما يعني التجاوب التام في العمل على ضرورة فضح ادعاءات النظام السياسي الملكي في العراق لاتباعه اساليب الخداع والمماطلة ضد اكبر شريحة اجتماعية متمثلة بالفلاحين وقد طالب الحزب في برنامجه بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية مما يوئمن لقمة العيش للأسر الريفية مطالباً بالتغيير وحماية الصناعة الوطنية لرفع المستوى المعاشي للمواطنين من خلال تحريك دولاب الصناعة الوطنية والاستثمار.(٥٤)

٢-حزب الاتحاد الوطني و برنامجه السياسي في مكافحة الاستغلال

امـا حـزب الاتحـاد الـوطني فقـد اشـار وبإلحـاح الـى ضـرورة مكافحـة الاسـتغلال الفـردي واظهـر حرصـه علـى ازالـة الفـوارق الطبقيـة بـين المـواطنين فضـلا عـن تحريـر المـرأة ومسـاواتها اجتماعيـاً وسياسـياً والعـيش فـي ظـل التسـامح الـديني والفكـري وتوزيـع (الاراضـي الزراعيـة) علـى صـغار الفلاحـين والعمـل علـى تحريـر ومعالجـة مشـاكل المجتمـع فـي ضـوء النظريـات الاقتصـادية والاجتماعيـة الحديثـة فـي ظـل مـنهج ديمقراطـي حقيقـي مشـدداً علـى الحيـاة الحزبيـة التـي لا يمكـن ان يكتـب لهـا النجـاح والنمـو والتقـدم مـالم تقتـرن بـالتنظيم النقـابي والـربط بـين الحركـة الوطنيـة والحركـة العماليـة بعـد ان كانـت وثيقـة الصـلة بالحالة الاقتصادية .(٥٥)

وقـد جـاء فـي منهـاج حـزب الاتحـاد الـوطني العمـل علـى تعمـيم الملكيـات الصـغيرة لـلأرض وتـوطين القبائـل الرحـل عـن طريـق احيـاء الاراضـي الاميريـة وتوزيعهـا علـيهم ومسـاعدتهم علـى الاسـتقرار وتنظـيم

القرى والمراعي فضلا عن ضرورة دعم الفلاح بالمال والآلات لاستثمار الاراضي لأنه الطريق الوحيد لتخليص الفلاحين من الاجراءات الصارمة .(٥٦)

ودعا في الوقت ذاته الى دعم الحريات السياسية ورفض حكم الاستبداد والعمل بالنظام الديمقراطي وتخليص المجتمع من الهيمنة الاقطاعية للأراضي وحل مشكلة الارض التي ضمنها في منهاجه العام والذي ركز على ضرورة توزيع الاراضي التي تم اصلاحها حديثاً على مزارعيها الحقيقين وعلى اساس وحدة معينة من الارض لكل اسرة على اساس التعاونيات الزراعية ويعين كحد اعلى للحيازة بحيث يجوز للفرد ان يتجاوزها في المستقبل عن طريق التملك او التصرف او الاستثمار مع ضرورة العمل على انشاء مجلس اقتصادي اعلى يأخذ على عاتقه مهمة وضع الخطط العمرانية وتصاميمها.(٥٧)

ومما تجدر الاشارة اليه ان حزب الاتحاد الوطني كان اكثر واقعية في طروحاته ولاسيما عندما طرح مشروع التملك او التصرف او الاستثمار لأنها تمثل حالة ايجابية ممكنة التطبيق لصالح الفلاح الذي يمكن ان يضمن مستقبله عندما يمتلك حيازة الارض وبالتالي انتشاله من الاستغلال الذي شكل كابوساً في ظل الاقطاع وان دعوة الحزب الى الحريات السياسية ورفض الحكم الاستبدادي يعد مشكلة صعبة التطبيق في ظل نظام تسيره الادارة المحتلة حتى بعد الحكم الوطني

٣-الحزب الشيوعي وفلسفته في ضوء اشكالية الارض الزراعية

كان الحزب الشيوعي قد سلط الضوء في برنامجه السياسي على ضرورة ربط حالة الفلاحين في حركة التحرر الوطنية اذ نشرت جريدة القاعدة المعاناة التي يعيشها الفلاح من خلال فرض الضرائب والتكاليف التي شكلت عبئاً على واقعه المعاشي ومما يدلل على ذلك طروحات محمد حسين الشبيب عضو المكتب السياسي لحزب التحرر الوطني ورئيس الهيئة المؤسسة فيه عندما اشار الى ان الاستقلال التام مرهون بحل (مشكلة الارض) من خلال قانون الاصلاح الزراعي الكفيل بحل الازمة مؤكداً على ان جوهر القضية الوطنية تتركز في القضية الفلاحية .(٥٨)

وانطلاقاً من هذه القاعدة فأن مسؤول المكتب السياسي للحزب يوسف سلمان اشار الى ان فرض الرسوم على الفلاحين هي اساس المشكلة القائمة في العراق اذ تدفع هذه الضرائب الى الشيوخ

والسراكيل والبالغة حصة من الانتاج علاوة على استغلاله بصورة بشعة من خلال شراء الانتاج مسبقاً.(٥٩)

ناهيك عن محاباة الحكومة لرجال الاقطاع من خلال توسيع اقطاعياتهم , واوضح بأن حل المشكلة الزراعية يستند على اسس ثلاثة اثنان منها يندرجان في اطار النضال لتنمية الاقتصاد الوطني , اذ دعى الى النضال من اجل رفع الانتاج الزراعي بمحاربة العوامل التي توقف تطورها ولكن ان يدخل في تحديد هذه العوامل والغاء احتكار الشركات الاجنبية وسيطرتها على تجارة (التمور والشعير) والبحث عن اسواق ووسائط نقل لتصريفها بعيداً عن هيمنة الشركات الاجنبية. (٦٠)

اما الاساس الثالث فيتعلق بملكية الارض او ما يتفرع عنها من علاقات وقدد حدد الحزب الشيوعي عدد من المطالب منها.(٦١)

١- ايقاف نهب اراضي الفلاحين وملاكي الارض الصغار والاراضي الاميرية او منح الارض باللزمة للشيوخ المتنفذين.
٢- توزيع الاراضي للفلاحين مباشرة بقطع صغيرة وبدون بدل.
٣- تزويد الفلاحين بالقروض والبذور لإنقاذهم من نهب السراكيل والمرابين.
٤- الغاء كل مايفرضه الشيوخ والسراكيل على الفلاحين من اتاوات سواء في شكل بدل ايجار غير عادل او استقطاعات غير قانونية.
٥- تأسيس التعاونيات لتخليص الفلاح من جشع التجار.

وفي السنة التالية طرح الحزب برنامجه الثاني والذي تقدم به حسين محمد الشبيب طالباً الاجازة القانونية في العمل السياسي العلني في تشرين الثاني عام ١٩٤٥ وكانت المطالب تهدف الى ما يأتي.(٦٢)

١- تخفيض بدل الملاكين وزيادة حصة الفلاحين.
٢- توزيع الاراضي الاميرية وغير المستثمرة التي تقدر بملايين الدونمات على الفلاحين المجردين من اراضيهم .
٣- منع اعتداءات الاقطاعيين على الفلاحين ومنع التسلط على اراضيهم وفرض الضرائب عليهم.

٤- تنظيم الفلاحين في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الانتاجية في القرى والاكثار من جمعيات اصدقاء في المراكز الادارية والقرى لحل مشاكلهم.

٥- الغاء قانون العشائر وقانون حقوق وواجبات الزراع والسعي لتشريع قانون توزيع الاراضي.

٦- منع الشركات الاجنبية من مصادرة محاصيل الفلاحين بأثمان ضئيلة.

٧- تقليل الفوارق بين المدينة والقرية.

٤-بعض الآراء على سياسة الاحزاب تجاه موقفها من مشكلة الاراضي الزراعية

من خلال تحليل دقيق نجد ان جميع الاحزاب اتفقت على قواسم مشتركة في عملية الملكية الصغيرة للفلاحين وكيفية استخدام الوسائل في التخلص من استغلال رجل الاقطاع الا اننا نجد ان رئيس حزب الاستقلال خالف جميع الاحزاب في طروحاته عن اشكالية اراضي رجل الاقطاع عندما جعل الارض توزع الى ابنائه بعد وفاته وهذا يمثل اجحافاً بحق شرعية الفلاح في الحصول على الارض وانهاء حالة الاستغلال بمعنى انه اعطى الفرصة نفسها للإقطاع في التمسك بأرضه بطريقة ملتوية .(٦٣)

ومما يمكن ذكره ان الآراء اختلفت فيما بينها فحزب الاستقلال دعى الى توزيع الاراضي على الزراع الحقيقيين وبهذا لا يشكل أي خلاف مع حزب الاحرار الداعي الى الفكرة والرؤى نفسها فيما يتعلق بالأراضي الاميرية الصرفة ويجافي الحقيقة عندما دعى الحزب الوطني الديمقراطي الذي يضم عدد من ملاكي المدن وكبار الملاكين ويتصدرهم عبد الوهاب مرجان بالاكتفاء بالتوزيع على اساس الملكية الصغيرة دون ان يحدد ماهيتها ومساحتها بل طالب بوضوح بتشجيع التثبت الفردي في احياء الارض.(٦٤)

ويتفق حزبي الاحرار والاستقلال على مطالبة الحكومة بتحمل جزء من التكاليف بين المستثمر الرأسمالي والحكومة مع تقديم التسهيلات من خلال المساعدات المالية والسعي الى تأسيس شركات وجمعيات تعاونية لتحقيق هذه الغاية ومما يمكن ملاحظته ان الاحزاب البرجوازية الصغيرة الديمقراطية وحزب الشعب برئاسة عزيز شريف والاخاء الوطني برئاسة عبد الفتاح ابراهيم قد اخذت جانب الصمت عما نهب من الاراضي سواء في صورة تفويض للطابو او منح باللزمة ولم توضح مواقفها بكل صراحة وموضوعية من الاراضي التي يتصرف بها الملاكون دون ان تتم تسويتها وقد

تجاهل حزب الشعب ما دعى اليه بعض اعضائه بشأن ملكية الارض اذ كتب مؤكداً المهندس فريد الاحمر احد اعضاء حزب الشعب في جريدة الوطن عام ١٩٤٥ ضرورة الغاء قانوني التسوية واللزمة واصدار تشريع يوقف المنح التي تقررت بموجب هذين القانونين ودفع ضريبة تصاعدية على الاراضي المفوضة بالطابو والاميرية الممنوحة باللزمة ويعد هذا اكثر تقدماً من حزب الشعب نفسه.(٦٥)

٥-سوء حال الفلاحين ونزوحهم من الريف الى المدينة

وعلى اية حال فأن عدد النازحين من الريف صار يتزايد سنة بعد اخرى وقد انتشرت اماكن سكنى هؤلاء النازحين في انحاء العاصمة والمدن الكبرى بسرعة وكانت تلك الاماكن تتسم بفقدانها لأبسط مقومات الحياة الانسانية, وقد عرفت المجمعات السكنية لهؤلاء النازحين بأسم(الصرائف) وهي عبارة عن اكواخ حقيرة مبنية من الحصران او البواري ومن الطين والواح الصفيح في بعض الاحيان وقد نسب احد الباحثين الى(امين العاصمة) قوله بأن النازحين الى مدينة بغداد يعيشون في (١٥٧) مجمعاً تضم (٥٥١٠) صريفة وذلك في مطلع الخمسينيات .(٦٦)

وفي احصائية اخرى قدمتها الدائرة الرئيسية للإحصاء عام ١٩٥٦ ذكرت ان عدد الصرائف في منطقة بغداد يبلغ (١٦٤١٣) صريفة يسكنها (٩٢) الف نسمة ويلاحظ بأن معدلات الاجرة صارت تتزايد بشكل خطير خلال الخمسينيات حتى ان(دورين وارنر) اوردت احصائية طريفة مؤداها ان عدد النازحين من العمارة الى بغداد يقدر بحوالي عشرة لوريات يومياً بينما نسب عبد الرزاق الهلالي الى احد خبراء الاحصاء الدوليين العاملين في العراق تقدير عدد النازحين الى بغداد بحوال(١٥٩) الف نسمة وذلك خلال الفترة من ١٩٤٧- ١٩٥٧.(٦٧)

ووضع محمد سلمان حسن الاحصائية التالية حول عدد سكان الصرائف في بغداد والبصرة

المحافظة	السنة	مجموع سكان الصرائف	نسبتهم الى السكان
بغداد	١٩٤٧	٥٩ الف	١٣.٦
البصرة	١٩٤٧	٤٣ الف	٤٠.٣
بغداد	١٩٥٧	٩٣ الف	١٣.٦
البصرة	١٩٥٧	٧٠ الف	٤٤.٤

ويقول ايضاً ان الوتيرة السنوية للهجرة خلال الفترة ١٩٤٥ الى ١٩٥٨ كانت من (٢٥) الف نسمة سنوياً على النطاق الواسع الى(١٠) الاف نسمة سنوياً على النطاق المحدود وذلك حتى عام ١٩٤٧. ثم الى معدل يتراوح من(٤٥) الف نسمة سنوياً الى (١٦) الف نسمة سنوياً على التوالي حتى عام ١٩٥٧ وكانت الاحوال الاقتصادية والصحية والثقافية للنازحين سيئة للغاية اذ ان تزايد هؤلاء النازحين بشكل غير طبيعي وبشكل فاق الى درجة كبيرة القدرة الاقتصادية على الاستيعاب في تلك المدن ادى بطبيعة الحال الى بطالة اعداد كبيرة منهم.(٦٨)

المصادر :

(١) عبد الرزاق الظاهر, الاقطاع والديوان في العراق,ط١٩٤٦.

(٢) جريدة الشؤون الزراعية, العدد ٤٨٠ ,ايلول,١٩٥٧.

(٣) ل. ن. كوتلوف (ثورة العشرين التحريرية في العراق) ترجمة الدكتور عبد الواحد كرم مطبعة اوفست الديواني , بغداد, ١٩٨٥,ص٧٣,٧٤.

(٤) نفس المصدر ص٣٤-٣٦.

(٥) حسين الجليلي- الاستعمار واعمال السخرة ثقافة- العدد(٥) لشهر مايس السنة ١٩٨٠ص٦٧.

(٦) ايرلاند. فيليب ميلارد.(العراق في تطره السياسي). ترجمة جعفر الخياط دار الكشاف للنشر والمطبوعات والتوزيع. بيروت.ص٥٩.

(٧) عبد الرزاق الظاهر, المصدر نفسه, ص ١٨-١٩.

(٨) عبد الرزاق الظاهر, المصدر نفسه,ص٣٧.

(٩) لوتسكي (تاريخ الاقطار العربية الحديث), دار التقدم , موسكو ١٩٧١. دار الفارابي. بيروت. ص ٢٨.

١٠) كوتلوف, المصدر السابق,ص٥٤.

(١١) كوتلوف, المصدر السابق,ص٥٦.

(١٢) كوتلوف, المصدر السابق,ص٥٨-٥٩.

(١٣) ل. ن. كوتلوف(الانتفاضة الوطنية التحريرية عام ١٩٢٠ في العراق) موسكو ١٩٥٨. عن: د. كمال مظهر احمد, ثورة العشرين في الاستشراق السوفيتي, مطبعة الزمان, بغداد١٩٧٧,ص٦٥.

(١٤) لونغريغ.(اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث) ترجمة جعفر الخياط مطبعة البرهان. بغداد ١٩٦٢, ص٣٦٩.

(١٥) لطفي جعفر فرج(عبد المحسن السعدون) منشورات وزارة الثقافة والفنون في الجمهورية العراقية, سلسلة الاعلام والمشهورين. ١٩٧٨,ص٢٥.

(١٦) علي الوردي, دراسة في طبيعة المجتمع العراقي, قم المقدسة, ٢٠٠٥,ص٣٠١.

(١٧) ستيفن همسلي لونكريك,اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث, ترجمة : جعفر الخياط, بغداد, ١٩٨٥,ص٣٦٧-٣٦٨.

(١٨) علي الوردي, المصدر نفسة, ص١٤٥.

(١٩) حنا بطاطو, العراق الطبقات الاجتماعيةوالحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية, الكتاب الاول, ترجمة : عفيف البزاز, بيروت, مؤسسة الابحاث العربية, ١٩٩٥,ص١٠١.

(٢٠) جميل موسى النجار, الادارة العثمانية في ولاية بغدادمن ١٨٦٩ الى ١٩١٧, بغداد , دار الشؤون الثقافية, ٢٠٠٠,ص١١٩-١٢٠.

(٢١) يوسف كركوش الحلي, تاريخ الحلة, النجف الاشرف, المطبعة الحيدرية, ١٩٦٥, ص ص ١٣٣-١٣٤.

(٢٢) طالب حمادي حسين الجنابي, السيد محمد مهدي القزويني ودوره الاجتماعي والاقتصادي من(١٨٤٥الى ١٩١٦), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية- جامعة بابل,ص١٤٢.

(٢٣) عبد الرزاق الحسني تاريخ الوزارات العراقية, ج٢, طبعة ٣, بيروت, ١٩٧٨, ص١٣٥.

(٢٤) عمار يوسف عبد الله, سياسة بريطانيا تجاه العشائر العراقية,١٩١٤-١٩٤٥,اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية- جامعة الموصل, ٢٠٠٢,ص ص ١٢١-١٢٤ .

(٢٥) عدنان هرير جودة, النظام الاداري في العراق١٩٢٠-١٩٣٩, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الآداب- جامعة بغداد,٢٠٠٥,ص١.

(٢٦) ل.ن.كوتلوف, المصدر نفسة, تعريب الدكتور عبد الواحد كرم, ط١,دار الفارابي, مكتبة النهضة, ١٩٧٥,ص٧٣.

(٢٧) هلال كاظم الحميري, الريف في الصحافة العراقية ١٩٣٢- ١٩٥٨, اطروحة دكتوراه غير منشورة , مقدمة الى معهد المؤرخين العرب, بغداد, ٢٠١١,ص٦٨.

(٢٨) د.ك .و ملفات وزارة الداخلية تسلسل ٣٢٠٥٠/٧٢٩٢ في ٢٤ نيسان ١٩٢٨,و٢,ص٩,عبد الرزاق الحسني ,تاريخ الوزارات العراقية,ج٢,ص١١٣.

(٢٩) روبرت ساندمان, خبير قانوني معتمد عليه من قل الادارة البريطانية والذي اشرف على نظام جرائم الحدود الهندي .للمزيد ينظر :.W.Whoswholondon.1946,P.1759

(٣٠) محمود علي عامر, تاريخ الامبراطورية العثمانية دراسة تاريخية واجتماعية , دار الصفدي, بيروت,٢٠٠٤,ص٣٣٠.

(٣١) فاضل عوني, شرح نظام دعاوى العشائر,ط٢,مطبعة سعد,١٩٩٥,ص٢٠٥.

(٣٢) قحطان حميد العنبكي , وزارة الداخلية العراقية, ١٩٣٩-١٩٥٨,اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية/ ابن رشد, جامعة بغداد,٢٠٠٧, ص٣٤٤.

(٣٣) عبد الرزاق الهلالي, نظرات في اصلاح الريف, ط٣(بيروت ١٩٥٤) ,ص ص ٢٤-٢٥.

(٣٤) هاشم جواد, مقدمة في كيان العراق الاجتماعي(بغداد١٩٤٦) ص٤٩-٥٠.

(٣٥) عبد الرزاق الهلالي, الهجرة من الريف الى المدن في العراق(بغداد ١٩٥٨) ص٥٨.

(٣٦) انظر على سبيل المثال اجراءات الشرطة العنيفة ضد فلاحي بني مالك في قضاء القرنة لمصلحة احد الملاكين البصريين وذلك كما يرويها شاهد عيان في جريدة الاهالي الصادرة في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(٣٧) عبد الوهاب الغريري من قيم الاقطاع في العراق(السكتة) جريدة الحرية ١٩٥٨/٨/٢٥.

(٣٨) عبد الجليل الحديثي, الا صلاح الزراعي في العراق, ص ٣٠.

(٣٩) عبد الحليم الابراهيمي, تاريخ الحركة الاسلامية في العراق, (١٩٠٠- ١٩٢٤), الدار العالمية للطباعة, بيروت,١٩٨٥,ص٢٩٦.

(٤٠) مجلة صدى بابل , العدد ٩٦ لسنة ١٩١١.

(٤١) عبد العال وحيد العيساوي, لواء المنتفك خلال سنوات الاحتلال البريطاني, ١٩١٤- ١٩٢١, النجف, ٢٠٠٩, ص١١.

(٤٢) حسن علي عبد الله السماك, عشائر منطقة الفرات الاوسط من ١٩٢٤-١٩٤١, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الآداب, جامعة البصرة, ١٩٩٥, ص٣١.

(٤٣) عبد العال وحيد العيساوي, المصدر السابق, ص٢٩١.

(٤٤) رعد ناجي الجدة, تشريعات الجمعيات والاحزاب السياسية في العراق, بيت الحكمة, بغداد ,٢٠٠٢, ص٢٤.

(٤٥) جريدة الزمان, العدد٢٥٧ في ١٦ ايلول ١٩٣٠.

(٤٦) المصدر نفسه

(٤٧) علاء حسن الابراهيمي, المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الاول, دراسة تحليلية, بغداد,٢٠٠٨, ص٦٦.

(٤٨) فاروق صالح العمر, الاحزاب السياسية في العراق من ١٩٢١- ١٩٣٢ , بغداد , ١٩٧٨, ص٨٧.

(٤٩) جريدة الاخاء العراقي, العدد ٥٠ في ٢٨ ايلول ١٩٣١.

(٥٠) هلال كاظم الحميري, المصدر السابق, ص ٦٩.

(٥١) جريدة صدى الاهالي, العدد ٢١٠ في ٣٠ اذار ١٩٥٠.

(٥٢) فاضل حسين, تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي, مطبعة الشعب, بغداد, ١٩٦٣, ص٢١٦.

(٥٣) جريدة صوت الاهالي, العدد١٣١٧ في ٢١ كانون الثاني١٩٤٧.

(٥٤) جريدة صوت السياسة, العدد ٨٦ في ٢٨ ايار ١٩٤٧.

(٥٥) عادل غفوري خليل, احزاب المعارضة العلنية في العراق, ١٩٤٦– ١٩٥٤, مطبعة الانتصار, بغداد , ١٩٨٤,ص ٢٤٦.

(٥٦) زاهدة ابراهيم, كشاف الجرائد والمجلات الوطنية, مراجعة عبد الحميد العلوجي, منشورات وزارة الاعلام, بغداد, ١٩٧٤, ص٩٠.

(٥٧) جريدة صدى الاستقلال, العدد ٩ في ١٣ اب ١٩٤٦.

(٥٨) حسن لطيف الزبيدي, موسوعة الاحزاب العراقية, ص٤٢٢, مطبعة شفيق, ١٩٥٩.

(٥٩) جريدة صوت الفلاح, ١ شباط ١٩٥٩,ص١.

(٦٠) جريدة الزمان, العدد ٣٤٢٨ في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٩.

(٦١) حسين محمد الشبيب/ وهو عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي في تموز ١٩٤٢, ورئيس الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني من مواليد النجف ١٩١٤, اعتقل عام ١٩٤٨ بسبب نشاطه السياسي وبقي في الحبس حتى اعدامه في ١٥ شباط ١٩٤٩, للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي, المصدر السابق, ص٤٢٢.

(٦٢) جريدة القاعدة, العدد ٣٠٩, في ٤ شباط ١٩٥٢.

(٦٣) جريدة النبأ, بغداد, العدد١٤١ في ٧ كانون الاول ١٩٥١.

(٦٤) جريدة القاعدة, العدد ٦٧٧, في ٦ كانون الثاني١٩٥٤.

(٦٥) المصدر نفسه, في ١٣ اذار ١٩٥٤.

(٦٦) عماد الجواهري,ص٦٩.اطروحة دكتوراه غير منشورة.

(٦٧) عبد الرزاق الهلالي, المصدر السابق, ص١٦١.

(٦٨) عماد الجواهري, المصدر السابق, ص٧٠.